

نقْد المتن عند المحدثين بالتاريخ

دراسة مقارنة

إعداد الدكتور

يُوسُف جودة يسن يوسف

أستاذ الدراسات الإسلامية المشارك ـ جامعة طيبة

المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية






مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية
والعربية


مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية
والعربية


بسم الله الرحمن الرحيم




مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية
والعربية

نقْد المتن عند المحدثين بالتاريخ دراسة مقارنة

يُوسُف جودة يسن يوسف

أستاذ الدراسات الإسلامية المشارك ـ جامعة طيبة

المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: yousf.gouda@gmail.com



الملخص:

لا يَشُكُ أَحدٌ أَنَّ علم الحديث قد نهل من علم التَّاريخ مَنْهلاً حتى أحاط به إحاطة القِلادة بالعنقِ؛ وذلك لأنَّ شهادةَ التَّاريخ لا يُماثلها ولا يُدَانيها شهادةً؛ بل هي من أقوى المرجحات عند الاختلاف في ثبوت المرويَّات، وهذه الدِّراسة الجَدِيدة في مَقْطعِها ونهايتِها، القَديمةُ في مَشْرَبِها وأَصَالتِها، فهي تبحث في طريقة استخدام نقاد الحديث أداة التَّاريخ في نقد المتون، وبيان الرَّاجح منها بالقرائن التَّاريخية المعتبرة لدى المحدثين والمؤرخين على السواء، وحدد نطاق البحث سبع محاور لبيان مَدى ارتباط النقد عند المحدثين بالتَّاريخ؛ وذلك بالحياد العلمي الرصين، وللكشف عن المعايير الصارمة عند المحدثين، ويتضمن البحث تعريف المصطلحات المستخدمة فيه، وبيان أنواع نقد المتون عند المحدثين، والعلاقة بين نقاد الحديث والمؤرخين، وإبراز مواطن الاتفاق والاختلاف بينهما، إلى جانب مجموعة من النماذج والأمثلة التي تثبت أصالة أداة التّاريخ في نقد متون عند المحدثين، وبيان فوائدها وأهميتها، وأهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: علم الحديث، علم التَّاريخ، المحدثين، المؤرخين، القرائن التَّاريخية.





Criticizing the Texts of Hadith by Scholars who adopted History A Comparative Study

By: Youssef Goudah Yassine Youssef
Associate Professor of Islamic Studies
University of Taiba
Al-Madinah Al-Munawarah
e.mail: **yousf.gouda@gmail.com**



Abstract

Undoubtedly, Hadith has substantially benefited from history to the extent that history has become entangled with Hadith since the testimony of history is unparalleled. In addition, the testimony of history is more preponderant in proofing the series of narrations especially in case of disagreement. This innovative and original research investigates the methodology by which critics of Hadith used history to criticize the main texts of Hadith. Such methodology investigates the preponderant narrations based upon historical clues approved by both historians and scholars of Hadith. Accordingly, this research has specified seven axes to show how scholars of Hadith linked criticism to history by means of unruffled scientific neutrality releasing the strict criteria utilized by scholars of Hadith. Moreover, the research includes definitions of the concepts involved in the study as well as an exposition of the various types of criticism employed by Hadith scholars. Besides, the research has handled the relationship between the critics of Hadith and the historians emphasizing the aspects around which they agreed or disagreed. In addition, the research introduces a collection of models and examples which stress the originality of history as a means proposed by scholars of Hadith for criticizing the texts of Hadith showing their benefits and importance. Finally, the research concludes with the most important findings and recommendations.

Key words: Hadith, history, scholars of hadith, historians, historical evidence.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

إنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ ونَسْتَغْفِرُهُ ونَعُوذُ باللهِ مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمن سَيِّئَات أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيهِ وعَلَى آلِه وَصَحْبِهِ وسَلَّم تَسْلِيمًا كَثيرًا، أَمَّا بعد:



فقد حظيت أَداةُ التَّاريخ عناية فائقة عند المحدثين والنقاد، بل كانت من أقوى المرجحات في حال الاضطراب وكثرة الأقاويل في المسألة الواحدة، وقد صال العلماء وجالوا قديمًا وحديثًا حول الوصول للمعاني العميقة للمرويَّات والأخبار بنظرة ثاقبة وفكر ناقد؛ ولأنَّ من لم يعرف تواريخ الحوادث والسيرة اضطربت عليه الأدلة والأخبار، فجاءت دراسة: "نقد المتن عند المحدثين بالتَّاريخ"، الجَدِيدةُ في جُزْئِها ومَبْحَثِها، والقَديمةُ في مَنْبَعِها وأَصَالتِها، تُظهر جانبًا لمقاييس النقد عند المحدثين ذاتَ قيمة لا تقدر في هذا الباب، وَلَسوف يُفيد منها الباحثون في نقد المتن عمقًا جديدًا لمن أراد التَّحقيق ومعرفة المعاني والتَّرجيح بينها، وليأخذ منها المتأمل على بصيرةٍ وبينة، ويذر ما يذر على بصيرةٍ وبينةٍ، ولاشك أنَّ مظاهر نقد المتن بالتَّاريخ كما هو معروف لدى منهج المحدثين متعدد القرائن والصور، فقد كان لنقاد الحديث أدوات ووسائل كثيرة يسلكونها في نقد متون ونصوص المرويّات منها قرائن التَّاريخ، وبإمعان النظر في ثنايا كتبهم نجد أنّهم قد استخدموا دلالة التَّاريخ للترجيح بين ألفاظ ونصوص الأخبار والآثار، وهذا ما سنُبَيِّنُهُ إن شاء الله في هذه الدّراسة، وفيها أيضا نحاول إلقاء الضوء على منهج نقد النصوص التَّاريخية الغربي الحديث ومقارنته بمنهج المحدثين وذكر الأمثلة التطبيقية على ذلك من مصنفات نقاد الحديث والمؤرخين، ولَسَوفَ يكون لدى من تحقق من ذلك معرفة دقة منهج المحدثين في نقد النصوص والمرويّات التَّاريخية، كما قيل فإذا ركب مَتْنَ لُجَّتِها أَبْصَرَ عَجائبَها، فهي كالدُّرِّ الأزهَرِ، والمسك الأذْفَر.

مشكلة البحث:

فإنَّهُ غَنيٌ عن البيان أنّ نقد متون الأخبار والمرويات التَّاريخية عند المحدثين كان بقرائن تاريخية موثقة لا يختلف فيها النقاد؛ وذلك لبيان الحقائق العلمية التَّاريخية، والتَّرجيح بين المرويَّات بعيدًا عن التأثر بالبيئة الثقافية أو الاجتماعية على السواء، ونقد المتون والنصوص الحديثية بدلائل التَّاريخ يعتبر من أدق مباحث علوم الحديث، فإذا تحقق ما ذكرنا قادتنا آلية البحث لعدة أسئلةٍ هامة وهي: ما هي أنواع القرائن والمعايير عندهم، وحدود نقد المتن لديهم؟ وهل راعى أهلُ الحديث والنقاد العقل في قبول متن ونصوص الأخبار وتصحيحها؟، والسؤال أيضا في هذا المضمار هو: ما مدي قرب وبعد منهج النّقاد من المحدثين مقارنةً بمنهج نقد نصوص التَّاريخ الغربي، وهل كانوا يحتكمون لقوانين واحدة لنقد نصوص الأخبار والمرويَّات التّاريخية؟، وكل هذه التساؤلات سنحاول الجواب عليها في هذه الدّراسة، وذكر الأمثلة التطبيقية عليها من مصنفاتهم، وبيان طريقة المحدثين في استخدام قوانين النقد لمتون الأخبار والنصوص التَّاريخية بقرائن التّاريخ.




الدراسات السابقة:

لم أجد دراسات جديدة سابقة متصلة بهذه الدّراسة بالتحديد مع طول تفتيش، بيد أن المحاولات السابقة في دراسة نقد المتن بالتَّاريخ كانت في غالب الأحيان داخلة في منهج المحدثين كجزء من أدوات نقد متون الأخبار عمومًا، وليس على وجه التحديد نقد المتون والنصوص بمقياس التَّاريخ كما سوف تبين هذه الدراسة، ومن أمثلة هذه الدراسات القيمة في نقد المتن:

١- منهج النقد عند المحدَّثين مقارنًا بالمنهج النقدي الغربي، أكرم ضياء العمري، دار إشبيليا، الرياض، ١٤١٧ هـ.

٢- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، صلاح الدين الإدلبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ.

٣- نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى، محمد مصلح محمد الزّعبي - ماجستير - الجامعة الأردنية - الشريعة - أصول الدين - ١٩٩٩م.

تحديد نطاق البحث:

سوف أُحَاول في هذه الدّراسة توضيح كيفية استخدام المحدثون لمعايير التَّاريخ في نقد نصوص الأخبار والمرويَّات التَّاريخية؛ ولِذَا قمتُ باختيار أشهر القرائن التي كان المحدثون يعتبرونها في نقد المتون، وكان غرضي من إيرادها بُرُوز قيمة النقد لنصوص الأخبار بالتَّاريخ عند المحدثين مقارنة بمنهج النقد الغربي، وضربتُ الأمثلة التَّطبيقية على تلك المعايير أرجو أن تكون هي السبيل بأمر الله لأَنْ تُقَرِّبَ المستعصي، وتَفْتَحَ المستغلق، وتَجْمَعَ المتفرق البعيد، وتُحَرِّرَ الغير مُحَرَّر، ومِن البَدِهِي أَنِّي لم أستوعب كل الأدوات والمقاييس التي كان يستخدمها المحدثون؛ لأنَّ المقام لا يسمح بذلك؛ ولكن حسبي أَنِّي أظهرت بعض مقاييس أداة التَّاريخ في نقد النصوص عندهم، وقد اجتمع فيها ما تفرق، واتصل فيها ما انقطع، واقتصرتُ على ذِكْرِ ما له علاقة بالبحث، ومَحَلُّ الشَّاهِدِ والغرض منه؛ لتظهر كنوز وذخائر هذا العلم.



خطة البحث:

المقدمة وفيها: أهمية البحث، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، والدّراسات السابقة، وتحديد نطاق البحث، وخطة البحث، ومنهج البحث، والدّراسة تشتمل على سَبْعَةِ مَبَاحث.

المبحث الأول: قَرَائن نقد المتن عند المحدثين بالتَّاريخ.

المبحث الثاني: منهج نقد النصوص التَّاريخية الغربي الحديث.

المبحث الثالث: منهج نقد المتون والمرويّات بالتَّاريخ عند المحدثين.

المبحث الرابع: المتن مخالفًا لما ثبت من الحقائق التاريخية والوقائع الثابتة.

المبحث الخامس: المتن منكرًا بسبب استحالة وقوعه للفارق الزمني بين الأحداث.

المبحث السادس: المتن مخالفًا لما ثبت تاريخيًا عند المحدثين.

المبحث السابع: ثبوت الخطأ التَّاريخي في المتن ثبوتًا علميًا.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

قائمة المصادروالمراجع.

منهج البحث:

اتبعتُ في هذه الدّراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التَّحليلي:



فالأول: يكون بجمع وفحص ودراسة المادة العلمية للدراسة المتمثلة في الأمثلة التطبيقية على المحاور المذكورة سالفًا،

والثاني: في استعمال الوصف التَّحليلي، لخلاصة منهج نقد النصوص التَّاريخية عند المحدثين والغربيين والمقارنة بينهما، والتَّوثيق العلمي للنّصُوص واستخدام الطرق العلمية للوصول إلى النتائج المرجوة من الدِّراسة، فكان منهج الدّراسة بالتفصيل كالتالي:

١- ذكرتُ قَرَائن نقد المتن عند المحدثين بالتَّاريخ، وبيان المعايير والقَوَانِينَ التي يُعْرَفُ بها صحة النصوص التَّاريخية عندهم، والجواب على أحد إشكالات البحث وهي: هل راع أهلُ الحديث والنقاد العقل في قبول متن ونصوص الأخبار وتصحيحها؟.

٢- بيان منهج نقد النصوص التَّاريخية عند الغَربيين الذين بدأوا النقد التَّاريخي في القرن الثامن عشر ثم ازدهر في القرن التاسع عشر، وإثبات سبق المحدثين إلى نقد النصوص التَّاريخية بما يقارب عشرة قرون، وأن منهجهم أدق وأغنى بالوثائق التَّاريخية.

٣- بيان كيفية تكوين منهج نقد المتون والنصوص التَّاريخية عند المحدثين، والذي بنوه على أسس وقوانين شاملة ومكتملة، تظهر حقائق التَّاريخ بالوثائق والتدقيق والتَّحقيق.

٤- دراسة ما كان مستحيل وقوعه بسبب مخالفة نص الخبر للحقائق التَّاريخية، والتَّرْجِيحَ بينها ومعرفة الخلل والخطأ فيها.

٥- دراسة ما كان مستحيلًا وقو عه من الأخبار، ويبعد حدوثه؛ لثبوت مخالفة صريحة لما ثبت صحته واتُّفق عليه من الفارق الزمني بين الأحداث.

٦- دراسة ما كان مناقضًا مخالفًا لما ثبت تاريخيًا عند مقارنة تاريخ النص للمرويَّات فيظهر

بطلان الأخبار.

٧- دراسة ما كان قد احتوى على خطأ تاريخي من الناحية العلمية، كأن يبعد وقوع مثل ذلك، أو استحالة تحقق هذه القصة تاريخيًا.





المبحث الأول

قَرَائن نقد المتون عند المحدثين بالتَّاريخ

قَرَائن نقد النصوص والمتون هي الأدلة والبراهين التي يستند إليها النُّقاد في بيان مرتبة الأخبار والمرويَّات التَّاريخية، وسوف نتكلم في هذا المبحث عن تلك المصطلحات، ثم نحاول الجواب عن بعض التساؤلات المهمة منها: ما هي أنواع قرائن النقد ومعايير نقد نصوص الأخبار بالتَّاريخ لديهم؟، وهل راع أهلُ الحديث والنقاد العقل في قبول نصوص المرويَّات وتصحيحها؟، والمستقرئ لمنهج المحدثين يجد أنَّ نظرتهم للحديث في النقد تستند إلى معايير دقيقة مَوْثُقة بالحقائق العلمية التَّاريخية.

النقد لغة: قَالَ ابْنُ فَارس: " (نقد) النون والقاف والدال أصلٌ صحيح يدلُّ على إبراز شيءٍ وبُروزه ومن الباب نَقْد الدِّرهم ، وذلك أن يُكشَف عن حالِهِ في جَودته أو غير ذلك . ودرهمٌ نَقْدٌ: وازِنٌ جيّد، كأنَّه قد كُشِف عن حاله فعُلم".[1]، وقَالَ صَاحب تاج العروس: "النَّقْدُ : الجَيِّدُ الوازِنُ من الدَّراهِمِ . ودِرْهمٌ نَقْدٌ . ونُقُودٌ جِيادٌ من المجاز النَّقْدُ : اخْتِلاسُ النَّظَرِ نَحْوَ الشيْءِ وقد نَقَدَ الرجُلُ الشيْءَ بنَظَرِه ينْقُده نَقْداً ونَقَد".[2]

النقد اصطلاحًا: كما تبين هو إخراج وتمييز الجيد من الرديء لغة، وهو موافق لمصطلح المحدثين: أي تمييز الصحيح من الضعيف، وتمييز الأخبار والمرويَّات التاريخية من وجهتين: الأولى من جهة رواته توثيقًا وتجريحًا، والثانية من جهة المروي وهو متن الحديث إقرارًا بصلاحيته أو تعليله.

الْمَتْنُ لغةً: قَالَ ابْنُ فَارس: "الصَّلَابَةُ فِي الشَّيْءِ مَعَ امْتِدَادٍ وَطُولٍ. وِمنْهُ الْمَتْنُ: مَا صَلُبَ مِنَ

---

(١) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، (٥/ ٣٧).

(٢) محمّد بن عبدالرزّاق، الزَّبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس، (مادة نقد)(٩/ ٢٣٠- ٢٣١).

الْأَرْضِ وَارْتَفَعَ". (١)، وقَالَ الرَّازي: "وَ (مَتْنَا) الظَّهْرِ مُكْتَنِفَا الصُّلْبِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ مِنْ عَصَبٍ وَلَحْمٍ، يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ".(٢)، وخلاصةُ ذلك أنَّ مَتْن الشَّيْء هو أَصْلُهُ وظَهْرُهُ، أو الموضع الصَلْب الذي يعتمد عليه من الشَّيْء كمتن السَّفينةِ أو الدابةِ ظهرها.

الْمَتْنُ اصطلاحًا: هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام، وعند المحدثين هو متن الحديث المنقول من الرسول ﷺ إلى مصنف الكتاب، وعند الفقهاء نص القرآن أو السُّنة، أو نص الإمام في الأحكام، أو نص المخطوط أو نص الكتاب وغير ذلك كثير، وهو قولٌ أو فعلٌ أو تقريرٌ للنَّبِيِّ ﷺ في الحديث النَّبوي، ولا يرتابُ أَحَدٌ في أهمية متون الأخبار والنصوص المنقولة والمكتوبة؛ فِإنَّ النّص حَامِلُ العُلُومِ ومَصْدَرُ العِرْفَان، وبه تُعْرَفُ الحقائق التي تقوم عليها جميع المعارف الإنسانية.

التاريخ لغة: أصل التاريخ أَرَّخَ، وجاء في **لسان العرب**: " أَرَّخَ: (التَّأْرِيخُ) وَ (التَّوْرِيخُ) تَعْرِيفُ الْوَقْتِ تَقُولُ (أَرَّخَ) الْكِتَابَ بِيَوْمِ كَذَا، وَقَّته وَالْوَاوُ فِيهِ لُغَةٌ" (٣)، وقال صاحب المصباح:" أَرَّخْت الْكِتَابَ بِالتَّثْقِيلِ فِي الْأَشْهَرِ وَالتَّخْفِيفُ لُغَةٌ حَكَاهَا ابْنُ الْقَطَّاعِ إذَا جَعَلْت لَهُ تَارِيخًا وَهُوَ مُعَرَّبٌ وَقِيلَ عَرَبِيٌّ وَهُوَ بَيَانُ انْتِهَاءِ وَقْتِهِ".(٤)

التَّارِيخ اصطلاحًا: "أَنَّهُ فَنّ يبحث عن وقائع الزَّمان، من حيثية التَّعيين والتَّوقيت، بل عمّا كان في العالم. وأما موضوعه، فالإنسان والزمان، ومسائل أحوالهما المفصّلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة الموجودة للإنسان، وفي الزمان".(٥)

---

(١) أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة (٥/ ٢٩٤).

(٢) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرَّازي، مختار الصحاح، (ص٢٩٠).

(٣) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (٤/ ٣).

(٤) أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (١/ ١١).

(٥) عبد الحي بن أحمد العَكري الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب،(١/ ١).



وفي ضوء ما تقدم يمكننا إدراك دور التَّاريخ في الكشف عن الأخبار المنكرة والزائفة المختلقة، وبهذا نُدْرك الفوائد من وراء التحليل بشكل دقيق لقرائن النقد بالتاريخ، ومما هو متسقٌ مع ما قبله، قادتنا آلية البحث إلى سؤال مهم: ما هي أنواع قرائن النقد ومعايير نقد نصوص الأخبار بالتاريخ لديهم؟، وهذا ما سنوضحه إن شاء الله بالتفصيل في التالي.

معايير نقد المتن بالتَّاريخ عند المحدثين:

لقد كانت قرينة التَّاريخ من أبرز البراهين التي كان يستند إليها أئمة النقد في تعليل الأحاديث من جهة المتن، ولقد اهتم النُّقاد بالكلام على علل متون الأحاديث كاهتمامهم بعلل الإسناد، ولم يقتصر اهتمامهم على فحص الأسانيد ودراستها، بل تجاوز ذلك إلى دراسة المتون ونقدها واستخراج الدلالات على ضعف المتن ونكارته تبعًا لقواعد ثابتة وقرائن، بخلاف زعم المستشرقين الذين قالوا: "أنَّ نُقَّاد الحديث لا يهتمون بنقد المتون"، فالناظر في مصنفات المصطلح الحديث يجد أنَّ المحدثين قد عرفوا عِلْمَ الْحَدِيثِ: فقالوا: "عِلْمٌ بِقَوَانِينَ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ السَّنَدِ وَالْمَتْنِ."[(١)]، ومن القواعد المقررة عند أهل الحديث أن صحة الحديث تعتمد على صحة الإسناد والمتن معًا، وأنَّهُ لا يشترط من صحة الإسناد صحة المتن، قال الحافظ السخاوي: "قد يصح السندُ أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال، والعدالة، والضبط دون المتن لشذوذٍ أو علةٍ."[(٢)]، وقال العلامة ابن القيم: "وَقد علم أَن صِحَة الْإِسْنَاد شَرط من شُرُوط صِحَة الحَدِيث وَلَيْسَت مُوجبَة لصِحَّته فَإِن الحَدِيث إِنَّمَا يَصح بِمَجْمُوع أُمُور مِنْهَا: صِحَة سَنَده وَانْتِفَاء علته وَعدم شذوذه ونكارته وَأَن لَا يكون راويه قد خَالف الثِّقَات أَو شَذَّ عَنْهُم."[(٣)]، ومن الأمثلة التي تدل على نقد علماء الحديث لمتن الحديث بقرائن مختلفة؛ ليتبين لنا الطريق واضحًا، وتظهر لنا الحقيقة جلية ما ذكره البخاري رحمه الله في باب الخروج في طلب العلم فقال: "ورحل جابر بن

---

(١) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،(١/ ٢٦).

(٢) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي،(١/ ١١٩).

(٣) محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية ، الفروسية ،(ص ٢٤٥- ٢٤٦).

عبدالله الصَّحابي المشّهُور إلى عبدالله بن أنيس في حديثٍ واحدٍ"، قال الحافظ ابن حجر: "وكانت الرحلة من المدينة إلى مصر" [١]، وقال المعلمي رحمه الله: "كان أحدهم يقضي الشهر والشهرين يتنقل في البلدان يتتبع رواية حديث واحد، ومن تتبع كتب التراجم وكتب العلل بان له من جدهم واجتهادهم ما يحير العقول" [٢]، ومن ذلك أيضًا: "حديث عائشة عن النبي ﷺ أنه قال للمستحاضة: «دعي الصلاة أيام أقرائك»، قال أحمد: كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ، لأن عائشة تقول: الأقراء الأطهار، لا الحيض" [٣].



قَالَ ابنُ القَيّم رحمه الله: "ومن ذلك أحاديث الحناء وفضله والثناء عليه وفيه جزء لا يصح منه شيء وأجود ما فيه حديث الترمذي: «أربع من سنن المرسلين السواك والطيب والحناء والنكاح»، وسمعتُ شيخنا أبا الحجاج المزي يقول: هذا غلط من بعض الرواة وإنما هو الختان بالنون، كذلك رواه المحاملي عن شيخه الترمذي، قال: والظَّاهرُ أنَّ اللفظة وقت في آخر السطر فسقطت منها النُّونُ فَرَوَاها بعضهم الحناء وبعضهم الحياء وإنما هو الختان" [٤].

فثبت لدينا بالدلائل الواضحة أنَّ النقاد كان لديهم أدوات لنقد المتون، والمستقرئ لصنيع القوم في مصنفات العلل والسؤالات، ونقد نصوص الأحاديث والمرويَّات التَّاريخية يرى أنهم قد استخدموا أداة التَّاريخ بمعايير محددة ساروا عليها، وطبقوها تطبيقًا دقيقًا، وَلَسوف نفرد مباحث لإثبات ذلك، ويحسن أن نجمل بعضًا منها:

- صحَّة الخبر أو الواقعة التاريخيَّة سندًا ومتنًا.

(١) أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (١/ ٢٥١).

(٢) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة"، (ص ٩٠).

(٣) عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب الحنبلي، شرح العلل للترمذي ، (٢/ ٨٨٩).

(٤) محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، المنار المنيف، (ص ١٣١).



- شهرةُ الخبر أو الواقعة التاريخيَّة، وتلقِّي الأمَّة لها بالقَبولِ.
- نقلُ الأخبار أو الوقائع التَّاريخيَّة عن شهود عِيانٍ ثقات.
- الواقعيَّة والمعقوليَّة في نقل الأخبار والوقائع التَّاريخيَّة.
- فصلُ الزيادة المتعارضة مع الثَّابِت من التَّاريخ عن بقيَّة الخبر.

وبهذا يُعلم أنَّ علماء الحديث اعتمدوا على قوانين ومعايير لترجيح الصحيح من الباطل في الأخبار والآثار والوقائِع التَّاريخيَّة، ولقد سَطَّرَ لنا التاريخ لهم أروع المثل في دقة التحقيق، وثقابة الفهم، والمنهج القويم. فإذا عُلم ذلك ظهر لنا سؤلاً غالبًا ما يطرحه جماعة من المستشرقين والمعاصرين، وهو: هل راعى أهلُّ الحديث والنقاد العقل في قبول نصوص المرويَّات وتصحيحها؟. الحقيقة التي لا مريةَ فيها أنَّ النُّقادَ المحدِّثين لا يحكمون على نصوص ومتون الأخبار إلا بعد التتبع الحثيث لمرويَّات الرُّواة، ثم معرفة ظروف تحمُّلهم وأدائهم للمرويَّات ، ومقارنتها بغيرها من الروايَّات الثابتة، لاستخراج ما طرأ على الأخبار من الوهم والخطأ، والمعيار الذي ينبني عليه الحكم على خطأ الرَّاوي في الرّواية، هو مقارنة المرويَّات والقرائن المرجحة، وكل ذلك استخدامًا للعقل بلا ريب، قال الشافعي في الرسالة: "ولا يُستدل على أكثرِ صدق الحديث وكذبه إلا بصدق اُلمخبِر وكذبه، إلا في الخاصِّ القليل من الحديث، وذلك أن يُستدل على الصدق والكذب فيه بأن يُحَدِّث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أَثبتُ وأكثرُ دلالاتٍ بالصدق منه".[١]، وقال الخطيب البغدادي: "بَابٌ فِي وُجُوبِ اطِّرَاحِ الْمُنْكَرِ وَالْمُسْتَحِيلِ مِنَ الْأَحَادِيثِ".[٢]، ثم سرد أحاديث حكم على علتها وخطئها بالعقل، وقال العلامة المعلمي اليماني: "ولكن هل راعوا العقل في قبول الحديث وتصحيحه؟، أقول: نعم، راعوا ذلك

(١) الله محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، الرسالة ،(ص ٣٩٨).

(٢) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية، (ص ٤٢٩).

في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرّواة، وعند الحكم على الأحاديث، فالمتثبتون إذا سمعوا خبرا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته".(١)



وفي ضوء ما ذُكِرَ من النقول والحقائق نستطيع أن نستنتج أنَّ النُّقادَ المحدِّثين كانوا يستندون لقَرَائن وبراهين وخبرة في نقد نصوص ومتون الأخبار بالتَّاريخ، وليس ذلك لآحاد النّاس وأفنانهم؛ وإنَّما هو لمن قويت ملكته ومعرفته بعد الممارسة الطويلة لعلم "علل الحديث"، وطَالَ بَاعهُ في نقد المتون ونصوص الأخبار، قَالَ الشَّافِعِيُّ: "الْإِجْمَاعُ أَكْثَرُ مِنَ الْخَبَرِ الْمُنْفَرِدِ، وَلَيْسَ الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَرْوِي الثِّقَةُ مَا لَا يَرْوِي غَيْرُهُ، هَذَا لَيْسَ بِشَاذٍّ، إِنَّمَا الشَّاذُّ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ حَدِيثًا يُخَالِفُ مَا رَوَى النَّاسُ فَهُوَ الشَاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ. وقَالَ البَيهَقِي: وَهَذَا النَّوْعُ مِنْ مَعْرِفَةِ صَحِيحِ الْحَدِيثِ مِنْ سَقِيمِهِ لَا يُعْرَفُ بِعَدَالَةِ الرُّوَاةِ وَجَرْحِهِمْ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِكَثْرَةِ السَّمَاعِ، وَمُجَالَسَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ وَمُذَاكَرَتِهِمْ، وَالنَّظَرِ فِي كُتُبِهِمْ، وَالْوُقُوفِ عَلَى رِوَايَتِهِمْ حَتَّى إِذَا شَذَّ مِنْهَا حَدِيثٌ عَرَفَهُ".(٢)

---

(١) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة"، (ص.

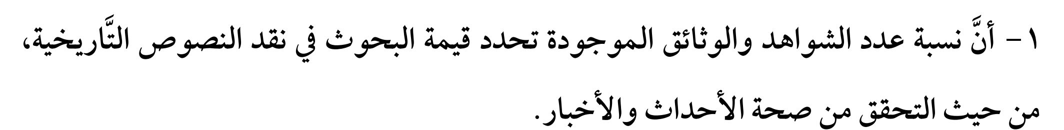
(٢) أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، معرفة السنن والآثار (١/ ١٤٣).



المبحث الثاني

منهج نقد النصوص التَّاريخية الغربي الحديث

تأثر علم نقد النصوص التَّاريخية عند الغَربيين الذين انفتحوا على النقد التَّاريخي في القرن الثامن عشر – من جملة ما تأثروا به – بالمسلمين في مجالات شتى منها علم التَّاريخ والتوثيق والنقد، وأصبح لعلم نقد التَّاريخ عندهم منهجًا للنقد واضح المعالم في القرن التاسع عشر وليس قبل ذلك [١]، وصاغوا لهذا العلم قوانين نقدية تُطبق على كافة الأحداث والوثائق التَّاريخية؛ لتكون قوانين صالحة لجميع الدراسات التَّاريخية والوثائق على تفاوت طبيعتها، وهذا المنهج قد اشتمل على معالم محددة للوثوق بالأخبار والوثائق التَّاريخية، فكان من جملة هذه القوانين عند نقادهم :



١ – أنَّ نسبة عدد الشواهد والوثائق الموجودة تحدد قيمة البحوث في نقد النصوص التَّاريخية، من حيث التحقق من صحة الأحداث والأخبار.

٢ – أنَّ علم نقد النصوص والوثائق التَّاريخية لا يُكْتسب من طرقٍ مباشرة كما في سائر العلوم بل هي غير مباشرة، كما قالا لانجلو وسينوبوس [٢]: " وليس التَّاريخ من علوم الملاحظة بل هو علم برهنة".[٣]

٣– يجب على الناقد الذي يبحث في الوثائق التَّاريخية مراعاة طبيعة كل تاريخ في اختيار الأدوات النقدية المناسبة له.

٤ – توفر الموهبة والخبرة النقدية والممارسة الطويلة في العلم لدى القائمين على نقد النصوص

---

(١) لانجلو وسينوبوس، المدخل إلى الدراسات التَّاريخية، ترجمة عبد الرحمن بدوي، ط٤ سنة ١٩٨١م، (ص٢٥١)، والنسخة التي لدى صورة من محفوظات مكتبة الإسكندرية تحت رقم تسجيل (٦٤٤٨٦).

(٢) (لانجلو) و(سينوبوس) العالمان الفرنسيان اللذان تقاسما كتابة «المدخل إلى الدراسات التاريخية» الذي يعد الكتاب الأول في رسم منهجية البحث التاريخي في المدرسة الغربية.

(٣) لانجلو وسينوبوس، المدخل إلى الدراسات التَّاريخية، ترجمة عبد الرحمن بدوي، (ص٢٤٨).

والوثائق التَّاريخية. (١)

٥- ضبط منهجية النقد وتحسينه بحيث ينقسم النقد إلى نقدٍ خارجي ونقد داخلي؛ لإثبات الحدث التَّاريخي أو الوثيقة التَّاريخية.

٦- جمع الوقائع تبعًا لعلاقة المشابهة بينها، وذلك بضم الوقائع التي تنتسب إلى نوع واحد من النشاط الإنساني في قالب متسق يُكمل بعضه بعضًا.

٧- المقارنة والفحص والتمييز بين النصوص والوثائق التَّاريخية، ومعرفة الخطأ والصواب فيها وتصحيح الأخطاء.(٢)

ونحسب أنَّه من الواجب العلمي إضافة تنبيه هام؛ ليصبح منهج نقد التَّاريخ عند الغربيين أكثر وضوحًا، أنَّهم في بحوث التَّاريخ كانت لهم أغراض مختلفة تبعًا لنوعية التَّاريخ والثقافات المختلفة، فكان غرض بعضهم إثبات الحقائق وإصلاح الأخطاء، وكانت أغراض البعض الآخر من بحوثه في هذا المجال لخدمة صراع الحضارات الذي دخل فيه التزوير وقلب الحقائق وطمس المعالم، والتأثر بظروف البيئة الاجتماعية، وهذا عند التحقيق هدم وإن اعتبر بناء عالي الشرفات فهو إلى التساقط أقرب منه للبناء، والبعد عن الحياد والإنصاف وطريق النقد العلمي النزيه بكل المقاييس، ومن أمثلة هذا ما ادعاه عبدالرحمن بدوي في مقدمة كتابه **النقد التَّاريخي** من عدم وجود منهجية عند العرب لدراسة وتحقيق ونقد النصوص التَّاريخية، فقال: "ولعل من أكبر أسباب النقص في الدراسات التاريخية عندنا الافتقار إلى المنهج الدقيق والنقد العلمي النزيه المتمرس بطرق البحث العلمية التي استقرت مبادؤها وتقعدت قواعدها في أوروبا منذ النصف الثاني من القرن الماضي، وجل ما نشر في

(١) المصدر نفسه، (ص٢٤٩-٢٥٠).

(٢) بول ماس، نقد النص، ترجمة عبد الرحمن بدوي، ط٤ سنة ١٩٨١م، (ص٢٥٨- ٢٦٨).

العربيـــة حتـــى الآن مـــن أبحـــاث تاريخيـــة، أو تحقيـــق لنصـــوص عربيـــة، مصـــاب بآفـــة مستعصية من جراء هذا الافتقار إلى المنهج

في دراسة التَّاريخ وتحقيق النصوص".[(١)]



قلتُ: لقد ارتكب الأستاذ عبد الرحمن بدوي خطأ فادحًا بادعائه هذا حيث اتبع نفس طريقة المستشرقين في جمع دلائله البحثية والبعد عن المنهج النقدي النزيه الذي وصف به المنهج الأوروبي الغربي، وتُصَنّف الأخطاء في الأوساط الأكاديمية إلى أخطاء متعمدة، وأخطاء غير مقصودة، فإما أنَّه لم يعلم بمنهج المحدثين في نقد التَّاريخ والأخبار وتلك مصيبةٌ، وإما أنَّه علم بذلك وطمس وزور الحقائق وتلك التي لا شوى لها، ونهاية أمره وجود الافتقار إلى المنهج العلمي والنقد الدقيق القائم على الدليل؛ فإنَّه لا يختلف القاصي والداني أنَّ نقاد التَّاريخ الغربيين ما ارتسم لهم منهجًا للنقد إلا بفضل أهل النقد من المحدثين، وبرهان ذلك تصنيف الإمام مسلم ابن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ - ٨٧٤م) - أي في القرن التاسع الميلادي - كتاب التَّمْييز وفيه أسس منهج المحدثين في نقد المتون والنصوص التَّاريخية، وتبعه أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ - ١٠١٤م) - أي في القرن الحادي عشر - فصنف المدخل إلى كتاب الإكليل وفيه القوانين والقواعد التي حكم بها أهل الحديث في نقد نصوص ومتون الأخبار والوثائق التَّاريخية، ثم قام الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ - ١٠٧٠م) بتصنيف الْكِفَايَةُ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ وفيه اكتملت قوانين النقد سندًا ومتنًا عند المحدثين، ثم تتابع أهل الحديث في ابتكار التصانيف في علم "مصطلح الحديث"، وقد حوى قوانين لنقد نصوص الأخبار والوقائع التَّاريخية.

والمتأمل في تاريخ أول تصنيف في مناهج نقد النصوص التَّاريخية بين المحدثين ونقاد التَّاريخ

---

(١) عبد الرحمن بدوي، النقد التَّاريخي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٤ سنة ١٩٨١م، (ص١٤).

الغربيين يجد أنَّ المحدثين قد سبقوهم في هذا المجال بعشرة قرون تقريبًا، ولاشك أنَّ النقاد الغربيين استفادوا الشيء الكثير من مناهج أهل الحديث، والمنصفون منهم يعترفون بذلك، ولَسَوف يري القارئ المنصف حقيقة ذلك في المباحث اللاحقة، فصدق من قال:

فَـمِـنَ الـعَـدَاوة مَـا يَـنَـالـك نَـفْـعَـهُ   ومِـنَ الصَّـــداقـةِ مَـا يَضُـــرُّ ويَـؤْلِـمُ



وأقول مهما طمس المستشرقون من حقائق تاريخية ثابتة، فإنّ الحَقَّ شمسٌ لا تغيب إنْ برحتْ رؤوس قومٍ أشرقت عند قومٍ آخرين، ولَسَوف نسوق في المبحث التالي بعضًا من أدوات المحدثين في نقد النصوص ومتون الأخبار التَّاريخية؛ ليستفيد منها من يريد إحقاق الحق والصواب؛ وليَظهر الغث من الثمين، والجدير بالذكر أنَّ المباحث التالية في وصف منهج النقد عند المحدثين ما هي إلا مجرد غيض من فيض، أو كبَقلٍ في أُصُولِ نَخلٍ طُوَالٍ، فقد بلغت مصنفاتهم في هذه المادة غاية في الدقة والتحقيق والاستيعاب والنزاهة العلمية.



المبحث الثالث

منهج نقد المتون والمرويّات بالتَّاريخ عند المحدثين

فقد أعمل عُلمَاءُ أهل الحديث قرائحهم في تكوين منهج نقد المتون والنصوص التَّاريخية، وبنوه على أسس شاملة ومكتملة وسجلوا تلك القوانين التي تظهر حقائق التَّاريخ وبرعوا في التدقيق والتَّحقيق، وفي المقابل كان منهج غيرهم في نقد نصوص وأخبار التَّاريخ الإنساني غير محدد بقوانين لنقد الأخبار والوقائع التّاريخية مثل ما كان من شأن المحدثين في نقد نصوص التَّاريخ، فإنهم قد سلكوا طُرُقًا واستخدموا أدوات وقرائن محددة للتِّرجيح بين نُصُوص الأخبار يمكن تطبيقها؛ فأماطوا اللثام عن أغنى دُرَرِها، واستخرجوا أَغْمَضَ سَرَائِرها الْمُغَيَّبة؛ لِتَخْرُجَ خَبَايَاهَا الْمُتَحَجبة مِن مَكَامِنِها، فيراها المحقق للتَّاريخ وكأنها نَظْمُ اللؤلؤ والمرجان، قال أبو حاتم الرازي (ت: ٢٧٧ هـ): "لَمْ يَكُنْ فِي أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ مُنْذُ خَلَقَ اللهُ آدَمَ أُمَنَاءُ يَحْفَظُونَ آثَارَ الرُّسُلِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ".(١)

ولا يمكن لأَحَدٍ أن يدرك حقيقة التَّاريخ إلا بوجود الوثائق، ومعرفة تَوَارِيخ الوقائع التّاريخية وتحديد المعالم، والترجح بين المرويّات؛ والمستقرئ للتاريخ يتحقق له أنَّ أهل الحديث استطاعوا أن يصنعوا توثيقًا جيِّدًا للتَّاريخ عن طريق توثيق الأخبار والنصوص من خلال التوثيق لأصحابها باستعمال «علم التراجم». والدارس لكتب تاريخ الرجال يرى ذلك واضحًا جليًا في مصنفات التَّاريخ مثل تاريخ نيسابور لأبي عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ- ١٠١٤م)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ - ١٠٧٠م)، وجوامع السيرة النبوية لابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ- ١٠٦٣م)، وتاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء كلاهما للحافظ شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ - ١٣٤٧م) وغير ذلك كثير، وفيها ظهرت براعة المحدثين في نقد نصوص السيرة بدقة بالغة في نقد متون ونصوص التاريخ والمرويَّات، حيث يحكم النقاد بعدم ثبوت النصوص

(١) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، (ص٤٢).

والوقائع ببراهين عدة كان من أهمها قرائن وشواهد التَّاريخ، فنجد أنَّ مؤرخي المحدثين كانوا يعملون وفق منهج متفق عليه في الجملة.

والأساس الذي بنى عليه المحدثون منهجهم في نقد متون ونصوص الأخبار بعد استقرائهم ورصدهم لكامل المرّويّات والمقارنة بين أوجه الأخبار والوقائع التّاريخية، وجمع القرائن بكل رواية والتمييز بينها، ثم الحكم على المتون والنصوص التّاريخية بما يناسبها من القبول أو الرد، فنجد أنَّ أهل الحديث قد تفردوا بتوفير الوسائل اللازمة لقيام النقد التَّاريخي الدقيق، وتحري وتتبع طرق الأخبار والوقائع التي انتشرت في البلدان وجمعها والمقارنة بينها والمتمثلة في "الرحلة في طلب الحديث"، مما ساهم في وفرة الوثائق والشواهد للأخبار والوقائع المنضبطة الدقيقة الموثوق بها، ثم أصدروا أحكامهم على المتون والنصوص التّاريخية، بخلاف النقد التَّاريخي الغربي فنجد عندهم افتقار في وثائق التَّاريخ، وقد اعترى الكثير منها الفقدان والضياع؛ مما يجعل النقد التَّاريخي عندهم بلا قيمة في حقيقة الأمر، إذ لا وجود للنقد التَّاريخي بلا وثائق.



وأما من جهة الاعتماد على الملاحظة غير المباشرة في إثبات التاريخ أو نقده فهي حقيقة في جميع المجتمعات الإنسانية على مر العصور؛ لكن منهج المحدثين امتاز بالإسناد التَّاريخي للأخبار والوقائع مما يحيل الملاحظة غير المباشرة إلى أقرب من مشاهدة العيان عن طريق الإسناد الموثق بالوثائق والشواهد القوية وهذه إضافة لا تقدر في باب تحقيق ونقد النصوص التَّاريخية، كما أن منهج المحدثين يختار الأدوات النقدية المناسبة والتي ينبغي أن تتوفر لدى الناقد فهو يختص بنقد إسناد ومتن الأخبار والوقائع، كما هو ثابت في كتب العلل والسؤالات، وكتب التَّاريخ الخاصة بالسنة عند المحدثين، بخلاف منهج النقد الغربي فهو يدخل في جميع مجالات التّاريخ ويطبق عليها مما يجعله فضفاضًا غير متخصص في نقد المتون والنصوص.

ونحن نَجُولُ في جَنَبَاتِ هذا البحث نكتشف أنَّ منهج النقد التّاريخي الغربي مستنبط من منهج

المحدثين في صورة بدائية أقرب للسطحية منها للعمق في التحقيق، بالإضافة لضعف التوثيق لقلة الوثائق والشواهد والبراهين التي تجعل النفس تطمئن للأخبار والوقائع التّاريخية، وَلَسوف يرى القارئ للمباحث التالية إلى أي مدي قوة الضبط ودقة الوثائق عند المحدثين، ونموذج كمال التَّاريخ الإنساني، وقد اخْتَرتُ بعض أدوات نقد المتن والنصوص عندهم بدون أَنْ يكون لَدَىّ أسبابٌ للتَّرجيح بينها؛ وإنَّما هو عرض لبعض استخدامات علماء الحديث لقرائن التَّاريخ في نقد النصوص والأخبار:



- المتن مخالفًا لما ثبت من الحقائق التَّاريخية والوقائع الثابتة.
- المتن منكرًا بسبب استحالة وقوعه للفارق الزمني بين الأحداث.
- المتن مخالفًا لما ثبت تاريخيًا عند المحدثين.
- ثبوت الخطأ التَّاريخي في المتن ثبوتًا علميًا.

ولا يمكن تَصَور ذلك إلا بضرب الأمثلة؛ لِذَا اخْتَرتُ بعض النماذج التطبيقية من ترَاثِ المحدثين في نقد نصوص الأخبار بدلالة التَّاريخ؛ لتوضيح منهجهم في المباحث التالية.



المبحث الرابع

المتن مخالفًا لما ثبت من الحقائق التاريخية والوقائع الثابتة

اهتم المحدثون بمقارنة الرِّوَايَات بالحقائق التَّاريخية والوقائع الثابتة، ودراسة ما كان مستحيل وقوعه بسبب مخالفة نص الخبر للحقائق التَّاريخية، واخْتِلافُ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ بهذه الصورة مع الوقائع التَّاريخية الثابتة يَقْتَضِي التَّرْجِيحَ بينها ومعرفة الخلل والخطأ فيها، وقد استخدم المحدثون هذه الأداة لنقد متون الأخبار نذكر طرفًا منها.

المثال الأول: ما أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعَدٍ في **الطَّبقات الكُبرى**، قال:"أَخْبَرَنَا هِشَامٌ أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ. أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بِشْرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: حَجَّ أَبُو بَكْرٍ وَنَادَى عَلِيٌّ بِالأَذَانِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ قَالَ فَكَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ يَحُجُّونَ فِي كُلِّ شَهْرٍ مِنْ شُهُورِ السُّنَّةِ عَامَيْنِ فَوَافَقَ حَجَّ نَبِيِّ اللهِ ﷺ فِي ذِي الْحِجَّةِ فَقَالَ: «هَذَا يَوْمُ اسْتَدَارَ الزَّمَانُ كَهَيْئَتِهِ يوم خلق الله السماوات وَالأَرْضَ»".[1]

قال الحافظ ابن حجر في **الفتح**:" وَإِنَّمَا وَقَعَ الِاخْتِلَافُ فِي أَيِّ شَهْرٍ حَجَّ أَبُو بكر فَذكر ابن سَعْدٍ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ حَجَّةَ أَبِي بَكْرٍ وَقَعَتْ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَوَافَقَهُ عِكْرِمَةُ بْنُ خَالِدٍ فِيمَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْإِكْلِيلِ، وَمَنْ عَدَا هَذَيْنِ إِمَّا مُصَرِّحٌ بِأَنَّ حَجَّةَ أَبِي بَكْرٍ كَانَتْ فِي ذِي الْحَجَّةِ كَالدَّاوُدِيِّ وَبِهِ جَزَمَ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ الرُّمَّانِيُّ وَالثَّعْلَبِيُّ وَالْمَاوَرْدِيُّ وَتَبِعَهُمْ جَمَاعَةٌ وَإِمَّا سَاكِتٌ وَالْمُعْتَمَدُ مَا قَالَهُ مُجَاهِدٌ وَبِهِ جَزَمَ الْأَزْرَقِيُّ وَيُؤَيِّدُهُ أَن ابن إِسْحَاقَ صَرَّحَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ بَعْدَ أَنْ رَجَعَ مِنْ تَبُوكَ رَمَضَانَ وَشَوَّالًا وَذَا الْقَعْدَةِ ثُمَّ بَعَثَ أَبَا بَكْرٍ أَمِيرًا عَلَى الْحَجِّ فَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ بَعْثَ أَبِي بَكْرٍ كَانَ بَعْدَ انْسِلَاخِ ذِي الْقَعْدَةِ فَيَكُونُ حَجُّهُ فِي ذِي الْحَجَّةِ عَلَى هَذَا وَاللهُ أَعْلَم".[2]

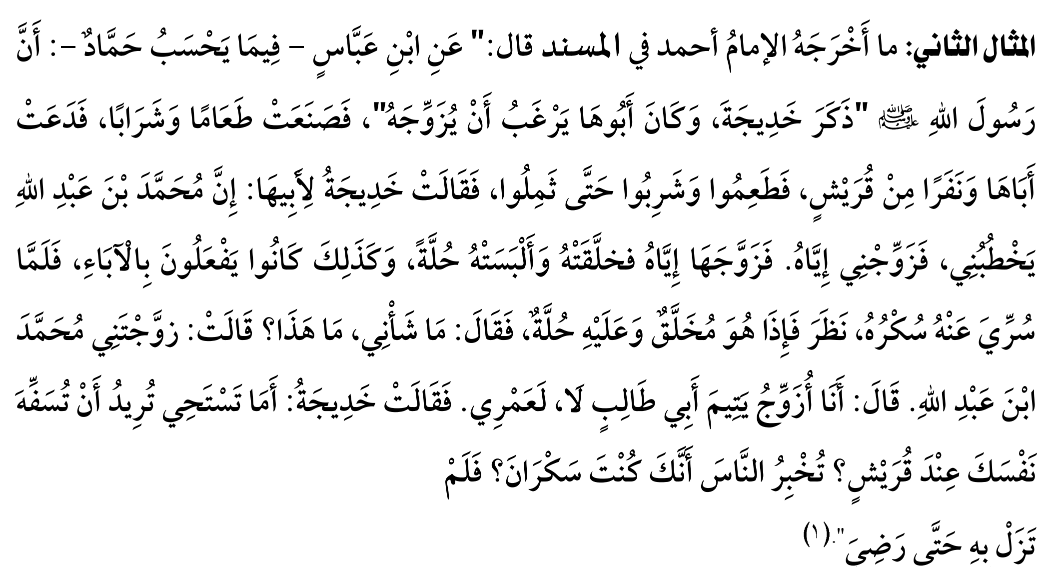
قلتُ: أعلَّ الحافظ ابن حجر متن الرِّواية التي أَخْرَجها ابْنُ سَعدٍ في **الطَّبقات الكُبرى** على الرغم من صحة إسناد الرِّواية؛ لأنَّ الحديث المعلول أصله أنَّ ظاهر إسناده الصِّحة؛ وذلك بسبب ثبوت

(١) محمد بن سعد الهاشمي البغدادي، الطبقات الكبرى، (٣/ ١٤٣).

(٢) أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٨/ ٨٢).



أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ بَعْدَ أَنْ رَجَعَ مِنْ تَبُوكَ رَمَضَانَ وَشَوَّالًا وَذَا الْقَعْدَةِ ثُمَّ بَعَثَ أَبَا بَكْرٍ أَمِيرًا عَلَى الْحَجِّ، فكانت هذه الواقعة الثابتة تاريخيًا مخالفة لفظة: "فِي ذِي الْقَعْدَةِ" في رواية مُجَاهِدِ بْنِ جَبرٍ، وعِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، فدلت على بطلان المتن.



المثال الثاني: ما أَخْرَجَهُ الإمامُ أحمد في **المسند** قال:" عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ – فِيمَا يَحْسَبُ حَمَّادٌ –: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ "ذَكَرَ خَدِيجَةَ، وَكَانَ أَبُوهَا يَرْغَبُ أَنْ يُزَوِّجَهُ"، فَصَنَعَتْ طَعَامًا وَشَرَابًا، فَدَعَتْ أَبَاهَا وَنَفَرًا مِنْ قُرَيْشٍ، فَطَعِمُوا وَشَرِبُوا حَتَّى ثَمِلُوا، فَقَالَتْ خَدِيجَةُ لِأَبِيهَا: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَخْطُبُنِي، فَزَوِّجْنِي إِيَّاهُ. فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ فخلَّقَتْهُ وَأَلْبَسَتْهُ حُلَّةً، وَكَذَلِكَ كَانُوا يَفْعَلُونَ بِالْآبَاءِ، فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ سُكْرُهُ، نَظَرَ فَإِذَا هُوَ مُخَلَّقٌ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ، فَقَالَ: مَا شَأْنِي، مَا هَذَا؟ قَالَتْ: زَوَّجْتَنِي مُحَمَّدَ ابْنَ عَبْدِ اللهِ. قَالَ: أَنَا أُزَوِّجُ يَتِيمَ أَبِي طَالِبٍ لَا، لَعَمْرِي. فَقَالَتْ خَدِيجَةُ: أَمَا تَسْتَحِي تُرِيدُ أَنْ تُسَفِّهَ نَفْسَكَ عِنْدَ قُرَيْشٍ؟ تُخْبِرُ النَّاسَ أَنَّكَ كُنْتَ سَكْرَانَ؟ فَلَمْ تَزَلْ بِهِ حَتَّى رَضِيَ".(١)

قَالَ ابْنُ سعدٍ في **الطبقات**:" قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بِغَيْرِ هَذَا الإِسْنَادِ أَنَّ خَدِيجَةَ سَقَتْ أَبَاهَا الْخَمْرَ حَتَّى ثَمِلَ. وَنَحَرَتْ بَقَرَةً. وَخَلَّقَتْهُ بِخَلُوقٍ. وَأَلْبَسَتْهُ حُلَّةً حِبَرَةً. فَلَمَّا صَحَا قَالَ: مَا هَذَا الْعَقِيرُ؟ وَمَا هَذَا الْعَبِيرُ؟ وَمَا هَذَا الْحَبِيرُ؟ قَالَتْ: زَوَّجْتَنِي مُحَمَّدًا. قَالَ: مَا فَعَلْتُ! أَنَا أَفْعَلُ هَذَا وَقَدْ خَطَبَكِ أَكَابِرُ قُرَيْشٍ فَلِمَ أَفْعَلُ؟. قَالَ: وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ: فَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَنَا غَلَطٌ وَوَهْلٌ. وَالثَّبْتُ عِنْدَنَا الْمَحْفُوظُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ أَبَاهَا خُوَيْلِدَ بْنَ أَسَدٍ مَاتَ قَبْلَ الْفِجَارِ(٢)، وَأَنَّ عَمَّهَا

---

(١) أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، (٥/ ٤٧ برقم ٢٨٥٠).

(٢) قَالَ ابن مَنظور في لسان العرب(٥/ ٤٨):"أيام الفِجارِ أَيام وَقَائِعَ كَانَتْ بَيْنَ الْعَرَبِ تَفَاجَرُوا فِيهَا بعُكاظَ فاسْتَحَلُّوا الحُرُمات. الْجَوْهَرِيُّ: الفِجارُ يَوْمٌ مِنْ أَيام الْعَرَبِ، وَهِيَ أَربعة أَفْجِرَةٍ كَانَتْ بَيْنَ قُرَيْشٍ ومَن مَعَهَا مِنْ كِنانَةَ وَبَيْنَ قَيْس عَيْلان فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَتِ الدَّبْرة عَلَى قَيْسٍ، وإِنما سَمَّتْ قُرَيْشٌ هَذِهِ الْحَرْبَ فِجاراً لأَنها كَانَتْ فِي الأَشهر الْحُرُم".

عَمْرَو بْنَ أَسَدٍ زَوَّجَهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ". قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: زَوَّجَ عَمْرُو بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قُصَيٍّ خَدِيجَةَ بِنْتَ خُوَيْلِدٍ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَمْ يَبْقَ لأَسَدٍ لِصُلْبِهِ يَوْمَئِذٍ غَيْرُهُ. وَلَمْ يَلِدْ عَمْرُو بْنُ أَسَدٍ شَيْئًا".(١)



قلتُ: عَرَضَ الإمامُ ابن سعد الاسْتِشْكَال في متن الحديث وخلاصته أَنَّ خَدِيجَةَ سَقَتْ أَبَاهَا الْخَمْرَ حتى يُزَوجَها من رَسُولِ اللهِ ﷺ، وهذا لا يكون أبدًا تَاريخيًا وعقلاً؛ وذلك لأَنَّ أَبَاهَا خُوَيْلِدَ ابْنَ أَسَدٍ مَاتَ قَبْلَ سنة حرب الْفِجَارِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أي قبل بعثة النَّبِي ﷺ، ثم أَنَّ الثابت من الوقائع التَّاريخية أَنَّ عَمَّهَا عَمْرَو بْنَ أَسَدٍ زَوَّجَهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ شَيْخٌ كَبِيرٌ. فثبت بطلان الخبر لمخالفته للوقائع الثابتة من التَّاريخ.

---

(١) محمد بن سعد الهاشمي البغدادي، الطبقات الكبرى، (١/ ١٠٥-١٠٦).



المبحث الخامس

المتن منكرًا بسبب استحالة وقوعه للفارق الزمني بين الأحداث

قد تأتي الرِّوَايَاتُ تُظْهِر استحالة وقو ع هذا الخبر، ويبعد حدوثه لمخالفة صريحة لما ثبت صحته واتفق عليه من الفارق الزمني بين الأحداث، ولا شك أنَّ المحدثين يشيرون إلي البون الشاسع تاريخيًا بين تلك الرِّوايات المختلفة في الأحداث، وهذا نوع من نقد النصوص غاية في الدقة والتحري العلمي الرصين، ولَسَوف نذكر بعضًا من نماذج هذا النوع.

المثال الأول: أخرج الإمام مالك بن أنس في **الموطأ**: " عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَرَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعَزْلِ. فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ. فَأَصَبْنَا سَبْيـًا مِنْ سَبْيِ الْعَرَبِ، فَاشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ. وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ. وَأَحْبَبْنَا الْفِدَاءَ. فَأَرَدْنَا أَنْ نَعْزِلَ، فَقُلْنَا: نَعْزِلُ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَهُ. فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذلِكَ. فَقَالَ: «مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لاَ تَفْعَلُوا. مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِلاَّ وَهِيَ كَائِنَةٌ» .(١)

قَالَ ابْنُ عبد البر في **الاستذكار**: "وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو الزِّنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ بِإِسْنَادِهِ فَقَالَ فِيهِ كَمَا قَالَ رَبِيعَةُ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَبَنُو الْمُصْطَلِقِ هُمْ مِنْ خُزَاعَةَ وَكَانَتِ الْوَقْعَةُ بِهِمْ فِي مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ الْمُرَيْسِيعُ مِنْ نَحْوِ فَرِيدٍ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ سَنَةِ سِتٍّ مِنَ الْهِجْرَةِ وَالْغَزْوَةُ تُعْرَفُ بِغَزْوَةِ الْمُرَيْسِيعِ وَغَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ عِنْدَ أَهْلِ السِّيَرِ، وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ ابن مُحَيْرِيزٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِيهِ أَصَبْنَا سَبْيًا مِنْ سَبْيِ أوطاس وأنهم أرادوا أن يستمعتوا مِنْهُنَّ وَلَا يَحْمِلْنَ فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «مَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَفْعَلُوا فَإِنَّ اللهَ كَتَبَ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، فَجَعَلَ مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي سَبْيِ أَوْطَاسٍ، وَسَبْيُ أَوْطَاسٍ هُوَ سَبْيُ هَوَازِنَ وَسَبْيُ هَوَازِنَ إِنَّمَا سُبِيَ يَوْمَ حُنَيْنٍ

---

(١) مالك بن أنس المدني، الموطأ، (٤/ ٨٥٧).

وَذَلِكَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ مِنَ الْهِجْرَةِ فَوَهِمَ مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ فِي ذَلِكَ وَاللهُ أَعْلَمُ".(١)

قلتُ: أَشَارَ ابنُ عَبْد البَر إلى التَّعارض بين الرِّوايات التي ذَكَرتْ أنَّهم أَصَابُوا السَبْي فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، وبين تلك التي ذَكَرتْ أنَّهم أَصَابُوا سَبْيًا مِنْ سَبْيِ أوطاس، فاستخدم الإمام ابن عَبْد البَر تاريخ النَّص للتَّرجيح بين هاتين الرِّوَايتين فقال: "أنَّ غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ كانت فِي نَحْوِ سَنَةِ سِتٍّ مِنَ الْهِجْرَةِ"؛ بينما كان سَبْيُ أَوْطَاسٍ هُوَ سَبْيُ هَوَازِنَ، وَسَبْيُ هَوَازِنَ إِنَّمَا سُبِيَ يَوْمَ حُنَيْنٍ وَذَلِكَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ، فرجَّحَ أنَّ لفظة: "أَصَبْنَا سَبْيًا مِنْ سَبْيِ أوطاس" في هذا الحديث خطأ؛ وذلك للفارق الزمني بين الحدثين.



<u>**المثال الثاني**</u>: قَالَ الذَّهبي في تاريخ الإسلام: "قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتمٍ: حَدَّثَنِي أبو بَكْر محمد بن العبّاس المكّيّ: سمعت الوَرْكانيّ جار أحمد بْن حنبل يقول: يوم مات أحمد بْن حنبل وقع المأتم والنَّوْح فِي أربعة أصناف: المسلمين واليهود والنّصارى والمجوس. وأَسَلَمَ يوم مات عشرون ألفًا من اليهود والنّصارى والمجوس"، وفي لفظٍ عن ابن أبي حاتم: عشرة آلاف. وهي حكاية مُنْكَرَة لا أعلم رواها أحد إلا هذا الوَرْكانيّ، ولا عَنْهُ إلا محمد بْن الْعَبَّاس، تفرّد بها ابن أبي حاتم، والعقل يحيل أن يقع مثل هذا الحادث فِي بغداد ولا يرويه جماعة تتوفّر هِمَمُهُم، ودَوَاعيهم على نقل ما هُوَ دون ذلك بكثير. وكيف يقع مثل هذا الأمر الكبير ولا يذكره المَرُّوذيّ، ولا صالح ابْن أحمد، ولا عبد الله بْن أحمد بْن حنبل الّذين حكوا من أخبار أبي عبد الله جزئيات كثيرة لا حاجة إلى ذكرها. فو الله لو أسلم يوم موته عشرة أَنْفسٍ لكان عظيمًا، ولكان ينبغي أن يرويه نحو من عشرة أنفس. ثُمَّ انكشف لي كذب الحكاية بأنّ أَبَا زُرعة قال: كان الوَرْكانيّ، يعني محمد بْن جَعْفَر، جار أحمد بْن حنبل وكان يرضاه. وقال ابنُ سعد، وعبد الله بْن أحمد، وموسى بْن هارون، مات الوَرْكانيّ فِي رمضان سنة ثمانٍ وعشرين ومائتين. فظهر لك بهذا أنّه مات قبل أحمد بدهرٍ، فكيف

(١) يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الاستذكار، (٦/ ٢٢١- ٢٢٢).



يحكي يوم جنازة أحمد، رَحِمَهُ اللَّهُ؟".(١)

قلتُ: عَرَض الإمام الذهبي حكاية الوَرْكانيّ جار أحمد بْن حنبل، ثم انتقد الرواية عقلًا وتاريخيًا، فَقَالَ: "تفرّد بها ابن أبي حاتم، والعقل يحيل أن يقع مثل هذا الحادث"؛ وذلك لأنَّ الفارق الزمني بين وفاة الوَرْكانيّ (ت:٢٢٨هـ)، وبين وفاة الإمام أحمد بْن حنبل (ت: ٢٤١ه)، ثلاثة عشر عاما، فثبت أنَّ الوَرْكانيّ توفى قبل الإمام أحمد، فكيف يحكي يوم جنازته؟.

المثال الثالث: قَالَ ابن الجوزي في **الموضوعات**: "عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ " أَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ فَاسْتَقْبلهُ سعد ابْن مُعَاذٍ الأَنْصَارِيُّ، فَصَافَحَهُ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ لَهُ: مَا هَذَا الذى أكتبت يَدَاكَ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَضْرِبُ بِالْمَرْوِ الْمِسْحَاةَ فَأُنْفِقُهُ عَلَى عِيَالِي. قَالَ فَقَبَّلَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ وَقَالَ: هَذِهِ يَدٌ لَا تَمَسُّهَا النَّارُ أَبَدًا". هَذَا حَدِيث مَوْضُوع، وَمَا أَجْهَل وَاضعه بالتَّاريخ، فَإِن سَعْد بْن مُعَاذ لم يكن حَيا فِي غزَاة تبُوك، لِأَنَّهُ مَاتَ بعد غزَاة بني قُرَيْظَة من السهم الَّذِي رمي بِهِ يَوْم الخَنْدَق، وَكَانَت غزَاة بَنِي قُرَيْظَة فِي سنة خمس من الْهِجْرَة، فَأَما غزَاة تَبُوك فَإِنَّهَا كَانَت فِي سنة تسع، فَلَو كَانَ عِنْد الْكذَّاب توفيق مَا كذب".(٢)

قلتُ: استند الإمام ابن الجوزي على كذب المتن في هذه الرِّواية؛ بسبب الفارق الزمني بين الحادثة التَّاريخية وهي غزوة تَبُوك التي كانت فِي سنة تسع، وبين وفاة سَعْد بْن مُعَاذ رضى الله عنه كانت فِي سنة خمس من الْهِجْرَة، فكيف يكون في هذه الغزوة وقد تُوفي قبلها بأربع سنواتٍ؟.

(١) محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، (١٨/ ١٤٣).

(٢) عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الموضوعات،(٢/ ٢٥١).



المبحث السادس

المتن مخالفًا لما ثبت تاريخيًا عند المحدثين

لا شك أنَّ اعتبار جمع المرويَّات ومقارنتها بعضها ببعض تظهر قيمة النقد التَّاريخي الصحيح والدقيق، وكون المتن يأتي مناقضًا مخالفًا لما ثبت تاريخيًا عند مقارنة تاريخ النص للمرويَّات فيظهر بطلان الأخبار أو عدم صحتها، تُعْتَبَر هذه القرينة التَّاريخية في نقد نصوص الأخبار والوقائع من الأمور التي تثبت طول باع المحدثين في نقد النصوص.

المثال الأول: ما أخرجه ابْنُ عَسَاكرٍ في تاريخ دمشق: "عن عبد الله بن العباس قال: قال لي عَليّ ابن أبي طالب: ما علمت أَنَّ أحدًا من المهاجرين هاجر إلا مختفيًا إلا عمر بن الخطاب؛ فَإِنَّهُ لَمَّا هَمّ بالهجرة تقلد سيفه وتنكب قوسه، وانتضى في يده أسهما، واختصر عنزته، ومضى قبل الكعبة والملأ من قريش بفنائها، فطاف بالبيت سبعا متمكنا، ثم أتى المقام فصلى متمكنا، ثم وقف على الحلق واحدة واحدة فقال لهم شاهت الوجوه لا يرغم الله إلا هذه الْمَعَاطس، من أراد أن تثكله أمه أو يُيَتم ولده أو يرمل زوجه فليلقني وراء هذا الوادي. قال عَليّ: فَمَا تَبِعه أحدٌ".(١)،

قلتُ: هذه القصة منكرة المتن ولا تصح؛ فإنَّ مصنفات التراجم والرجال والسير كابن سعد، وابن إسحاق، وابن هشام والذهبي، وابن حجر لم تذكرها، بل جاءت بما يُخالفها عند المحدثين الثقات تاريخيًا، أخرجها ابن سعد في الطبقات، فقال: "قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فَكُنْتُ قَدِ اتَّعَدْتُ أَنَا وَعَيَّاشُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ وَهِشَامُ بْنُ الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ التَّنَاضِبَ مِنْ إِضَاءَةِ بَنِي غِفَارٍ وَكُنَّا إِنَّمَا نَخْرُجُ سِرًّا فَقُلْنَا: أَيُّكُمْ مَا تَخَلَّفَ عَنِ الْمَوْعِدِ فَلْيَنْطَلِقْ مَنْ أَصْبَحَ عِنْدَ الإِضَاءَةِ. قَالَ عُمَرُ: فَخَرَجْتُ أَنَا وَعَيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ وَاحْتُبِسَ هِشَامُ بْنُ الْعَاصِ فَفُتِنَ فِيمَنْ فُتِنَ".(٢)؛ ولذا صحح الحافظ ابن حجر رواية خروج عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ من مكة سِرًّاً كما في الإصابة فقال: "وأخرج ابن السّكن بسند

(١) علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تاريخ دمشق، (٤٤/ ٥١-٥٢).

(٢) محمد بن سعد الهاشمي البغدادي، الطبقات الكبرى، (٣/ ٢٠.



صحيح عن عُمَرُ، قال: اتّعدت أنا وعيّاش بن أبي ربيعة وهشام بن العاص حين أردنا أن نهاجر وأيّنا تخلّف عن الصّبح فقد حبس فلينطلق غيره ...القصة".[١]

المثال الثاني: قال ابن عبد البر في الاستذكار: "فِي قِصَّةِ مُعَاذٍ إِذْ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَؤُمُّ قَوْمَهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي صَلَّاهَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهِيَ لَهُ نَافِلَةٌ وَلَهُمْ فَرِيضَةٌ، وَلَا يُوجَدُ مِنْ نَقْلِ مَنْ يُوثَقُ بِهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَهُ: "إِمَّا أَنْ تَجْعَلَ صَلَاتَكَ مَعِي وَإِمَّا أَنْ تُخَفِّفَ بِالْقَوْمِ"، وَهَذَا لَفْظٌ مُنْكَرٌ لَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ يُحْتَجُّ بِنَقْلِهِ وَمُحَالٌ أَنْ يَرْغَبَ مُعَاذٌ عَنِ الصَّلَاةِ الْفَرِيضَةِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِصَلَاتِهِ مَعَ قَوْمِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ فَضْلَ ذَلِكَ وَفَضْلَ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَخَلْفَهُ ﷺ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ أنّه قد روى بن جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ معاذًا كان يصلي مع النَّبِي ﷺ الْعِشَاءَ ثُمَّ يَنْصَرِفُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ هِيَ لَهُ تَطَوُّعٌ وَلَهُمْ فَرِيضَةٌ وَهَذَا نَصٌّ في موضع الخلاف".[٢]

المثال الثالث: قَالَ الحَافظ ابْنُ حَجَرٍ في الفتح:" وَوَقَعَ فِي تَارِيخِ خَلِيفَةَ أَنَّ إِرْسَالَ الْكِتَابِ إِلَى هِرَقْلَ كَانَ سَنَةَ خَمْسٍ وَالْأَوَّلُ أَثْبَتُ بَلْ هَذَا غَلَطٌ لِتَصْرِيحِ أَبِي سُفْيَانَ بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي مُدَّةِ الْهُدْنَةِ وَالْهُدْنَةُ كَانَتْ فِي آخِرِ سَنَةِ سِتٍّ اتِّفَاقًا".[٣] قلتُ: ومما سبق يمكن استنتاج الطريقة التي كان يسلكها المحدثون لنقد متون المرّويات والوقائع إذا كانت مخالفة لما ثبت تاريخيًا عند المحدثين وهي كثيرة في مصنفات أهل الحديث.

---

(١) أحمد بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، (٦/ ٤٢٣).

(٢) يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الاستذكار، (٢/ ١٧١ – ١٧٢).

(٣) أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (١/ ٣٨).



المبحث السابع
ثبوت الخطأ التَّاريخي في المتن ثبوتًا علميًا

يقصد بهذا المعيار في نقد نصوص الأخبار بالتَّاريخ بأن يكون الخبر قد احتوى على خطأ تاريخي من الناحية العلمية، كأن يبعد وقوعه مثلا، أو استحالة تحقق هذه القصة تاريخيًا، فيدل ثبوت الخطأ في المتن على بطلان الخبر، وقد انتقد علماء الحديث بهذه الأداة عدة أحاديث نذكر طرفًا منها.

المثال الأول: ما أخرجه أَبُو دَاودَ في السنن:" عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: خَطَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضى اللهُ عنه فِي آخِرِ رَمَضَانَ عَلَى مِنْبَرِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: أَخْرِجُوا صَدَقَةَ صَوْمِكُمْ، فَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَعْلَمُوا، فَقَالَ: «مَنْ هَاهُنَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قُومُوا إِلَى إِخْوَانِكُمْ فَعَلِّمُوهُمْ، فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ هَذِهِ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ» ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلِيٌّ رضي الله عنه رَأَى رُخْصَ السِّعْرِ، قَالَ: «قَدْ أَوْسَعَ اللهُ عَلَيْكُمْ، فَلَوْ جَعَلْتُمُوهُ صَاعًا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ»".[(١)]

قَالَ ابْنُ حَزمٍ في الإحكام:" وَهَذَا الحديث قَبْلَ كُلِّ شيءٍ لا يصح لوجوه ظاهرة أولها أنَّ الكذب والتوليد والوضع فيه ظاهرٌ كالشَّمسِ؛ لأَنَّهُ لا خِلاف بين أَحدٍ من أهل العلم بالأخبار أَنَّ يوم الجمل كان لعشرٍ خَلوْنَ من جمادى الآخرة، سنة ستّ وثلاثين، ثم أقام عَليٌّ بالبصرة باقي جمادى الآخرة، وخَرجَ راجعًا إلى الكُوفة في صدر رجب، وترك ابنَ عَبَّاسٍ بالبصرة أميرًا عليها، ولم يرجع عَليٌّ بعدها إلى البصرة، هَذَا ما لا خِلافَ فيه من أَحَدٍ له علم بالأخبار، وفي الخبر المذكور ذكر تعليم ابن عَبَّاسٍ أهل البصرة صدقة الفطر، ثم قدم عَليٌّ رضى الله عنه بعد ذلك وهذا هو الكذب البحت الذي لا خفاء فيه".[(٢)]، قلتُ: أشار الإمام ابْنُ حَزمٍ في الإحكام لاستحالة

---

(١) أبو داود سليمان بن الأشعث، السنن، برقم (١٦٢٢).

(٢) علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، (٢/ ١٣١).

تحقق هذه القصة تاريخيًا، واستدل بالتَّاريخ على ثبوت الخطأ في المتن وبطلان الخبر .



المثال الثاني: قَالَ الثَعَالبيّ في ثمار القلوب في صفة الصحابي الجليل أبي هريرة: " أَنَّه كَانَ يُعجبهُ المضيرة جدًا فيأكل مَعَ مُعَاوِيَة فَإِذا حضرت الصَّلَاة صلى خلف علي رضى الله عَنهُ فَإِذا قيل لَهُ فِي ذَلِك قَالَ مضيرة مُعَاوِيَة أدسم وَأطيب، وَالصَّلَاة خلف على أفضل ".[١]

قلتُ: هذا الخبر لا يصح من جهة المتن بسبب استحالة وقوع مضمون النص تاريخيًا؛ وذلك لأنَّ أبا هريرة رضى الله عنه لم يثبت أنه خرج من المدينة بعد عزل عمر بن الخطاب رضى الله عنه له عن إمارة البحرين وعاش بالمدينة حتى مات بها، كما ذكر الإمام ابن عبد البر في **الاستيعاب** في ترجمته رضى الله عنه فقال::"استعمله عُمَر بْن الْخَطَّابِ عَلَى البحرين ثم عزله، ثم أراده عَلَى العمل فأبى عَلَيْهِ، ولم يزل يسكن المدينة وبها كانت وفاته".[٢]، وكانت ولايته رضى الله عنه للبحرين سنة إحْدَى وعَشْرينَ (٢١هـ) كما في الاستيعاب أيضًا:" توفي العلاء بْن الحضرمي سنة إحْدَى وعَشْرينَ واليا على البحرين، فاستعمل عُمَر ﷺ مكانه أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ".[٣]

ومن المعلوم بالحقائق التَّاريخية أنَّ حادثة الخلاف التي وقعت بين مُعَاوية وعَليّ ﷺ كانت في سنة سبع وثلاثين حيث كان معاوية ﷺ بالشام وعَليّ ﷺ بالكوفة [٤]، أي بعد عزله ووفاة أمير المؤمنين عُمَر بسنواتٍ طوال، فيكف يُعْقل أن يأكل مع مُعَاوِيةَ في الشام!، ثم إذا حضرت الصلاة صلى خلف عَليّ في الكوفة! ﷺ جمعين!، وهو مستحيل، فدل الخطأ التَّاريخي في المتن بعد عرضه على الثابت من التَّاريخ ومقارنته في شأن هذه القصة مما يظهر الخطأ في الرواية تاريخيًا .

(١) عبد الملك بن محمد أبو منصور الثعالبي، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، (ص ١١٢).

(٢) يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الاستيعاب، (٤/ ١٧٧١).

(٣) المصدر نفسه، (٣/ ١٠٨٦).

(٤) محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٣/ ١٣٦).



المثال الثالث: قَالَ ابْنُ القيم فِي المنار المنيف: "مِثْلُ حَدِيثِ: "وَضْعُ الْجِزْيَةِ عن أَهْلِ خَيْبَرَ" وَهَذَا كَذِبٌ مِنْ عِدَّةِ وُجُوهٍ: أحدها: أنه فِيهِ شِهَادَةَ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ وَسَعْدُ قَدْ تَوَفَّى قَبْلَ ذَلِكَ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ. ثَانِيهَا: أَنَّ فِيهِ وَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ هَكَذَا وَمُعَاوِيَةُ إِنَّمَا أَسْلَمَ زَمَنَ الْفَتْحِ وَكَانَ مِنَ الطُّلَقَاءِ. ثَالِثِهَا: أَنَّ الْجِزْيَةَ لَمْ تَكُنْ نَزَلَتْ حِينَئِذٍ وَلا يَعْرِفُهَا الصَّحَابَةُ وَلا الْعَرَبُ وَإِنَّمَا أُنْزِلَتْ بَعْدَ عَامِ تَبُوكَ وَحِينَئِذٍ وَضَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى نَصَارَى نَجْرَانَ وَيَهُودِ الْيَمَنِ وَلَمْ تُؤْخَذْ مِنْ يَهُودِ الْمَدِينَةِ لأَنَّهُمْ وادعوه قبل نزولها ثم قتل من قتل مِنْهُمْ وَأَجْلَى بَقِيَّتَهُمْ إِلَى خَيْبَرَ وَإِلَى الشَّامِ وَصَالَحَهُ أَهْلُ خَيْبَرَ قَبْلَ فَرْضِ الْجِزْيَةِ فَلَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْجِزْيَةِ اسْتَقَرَّ الأَمْرُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَابْتَدَأَ ضَرْبُهَا عَلَى مَنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ مَعَهُ صلح فمن هاهنا وَقَعَتِ الشُّبْهَةُ فِي أَهْلِ خَيْبَرَ".(١)

وبنهاية هذا المثال انتهى البحث بحمد الله وفضله،،،

(١)محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم، المنار المنيف، (ص١٠٣).



الخَاتمة

بعد التفتيش الطَّويل في الأدلة والسَّبر العميق، ودراسة مناهج المحدثين والغربيين في نقد المتون بالتَّاريخ والمقارنة بينهما، وبذل الجهد أرجو أَنْ يَكُونَ بحثي قَدْ أَصَاب الغرض، كما يوافق الإثْمِد الحَدقة، وحسبي أَنِّي قد وَضَعتُ لَبِنَةً في هذا المجال، وفي ضوء هذه الدِّراسة تحقق لديّ بعض النتائج والتَّوصيات أَحْبَبْتُ أن أذكرها:

أولاً: أهم نتاج الدَّراسة:

١- كشفت الدِّراسة عن القضايا العلمية والمحاور التي غالبًا من ما يستخدمها المحدثون والغربيون في نقد النصوص التَّاريخية، وهي ذات قيمة لا تقدر في مباحث النقد التَّاريخي.

٢- أنَّ تَرَاثِ التَّاريخ الإسلامي عند المحدثين قد مُلِيء بكنوزٍ خَفِياتٍ، وفوائد كامناتٍ، وعلوم راسخاتٍ فاقوا بها عصرهم، وكان لهم قَصَبُ السَّبق فيها، فيجب استخراجها والعمل على الاستفادة منها.

٣- ظهر من تحليل منهج نقد التَّاريخ عند الغربيين أنَّه مستنبط في الغالب من منهج النقد عند المحدثين مع اختلافات يسيرة بين المنهجين، ولا يشك عاقل أنَّ الأصل هو منهج المحدثين كما ظهر الفارق بين تكوين منهج الغربيين بعد منهج النقد عند المحدثين بعشرة قرون تقريبًا.

٤- أنَّ الأحاديث نبويَّةٌ والوقائع التَّاريخية وثائِقُ مهمة في إثبات التَّاريخ، وقد صانها المحدثون من التحريف والتزوير، وبينوا الغث من الثمين الأخبار وَفْقَ منهجيَّة عاليةٍ في النَّقد والتَّمحيص.

٥- أنَّ وُجودَ الْمُحدث والمؤرِّخ الجامِع بين عِلم التاريخِ وعِلم الحديثِ، والواعي لِما يجري من حولِه يُعَدُّ صِمامَ أمَّانٍ لحمايةِ للوثائقِ التَّاريخية وتُراثِ هذه الأمَّة.

ثانيًا: أهم التَّوصيات:

١- أهمية وجود أبحاث جامِعة بين عِلم التاريخِ وعِلم الحديثِ، لأَنَّها صِمامَ أمَّانٍ لحمايةِ تُراثِ هذه الأمَّة مِن تسلُّل قَلم غيرها إلى الوثائقِ التي تعبِّرُ عن ثقافة هذه الأمة، وتظهر حقيقة هُويَّتها.

٢- لو أُتيح للمشتغلين بالحديث جمع ودارسة ومناقشة أقوال المستشرقين في هذا الجانب

العلمي وما يتعلق بالنصوص التَّاريخية من علوم دارسةً جادةً لأفاد الأمة الإسلامية إفادة عظيمة.

٣- التَّحقق من صحة المرويَّات التَّاريخية التي ظاهرها التعارض لمواجهة الإلحاد، والرد على شُبَهات المشككين من المستشرقين وغيرهم.





المصَادِر والمرَاجِع

- **الإحكام في أصول الأحكام**، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي(ت: ٤٥٦هـ) ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر.
- **الاستذكار**، يوسف بن عبد الله بن عبد البر(ت: ٤٦٣هـ)، طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م) ، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض.
- **الاستيعاب**، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م)، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**، أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض.
- **الأنوار الكاشفة** لما في كتاب "أضواء على السنة"، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني(ت:١٣٨٦هـ)، عالم الكتب ، بيروت، (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م).
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، الزَّبيدي(ت: ١٢٠٥)، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- **تاريخ الإسلام**، محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبدالله الذَّهبِي (ت: ٧٤٨هـ)، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، سنة ١٤١٣ هـ، تحقيق: عمر عبدالسلام التدمري.
- تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر(ت:)، دار الفكر ، بيروت، (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت: ٩١١هـ)، دار طيبة, القاهرة، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي.
- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، عبد الملك بن محمد أبو منصور الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، دار المعارف، القاهرة.
- **الرسالة**، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي(ت:٢٠٤هـ)، مكتبه الحلبي، مصر، ط١، (١٣٥٨هـ/١٩٤٠م)، أحمد شاكر.

- **السنن**، أبو داود سليمان بن الأشعث(ت: ٢٧٥هـ)، المكتبة العصرية، (صيدا – بيروت)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- **سير أعلام النبلاء**، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)،المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة الطبعة : الثالثة ، (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م).
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبد الحي بن أحمد العَكبري الحنبلي(ت: ١٠٨٩هـ)، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط١، (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م)، تحقيق: محمود الأرناؤوط.
- **شرح العلل للترمذي**، عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب الحنبلي (ت:٧٩٥هـ)، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط١، سنة ١٩٨٧م.
- **شرف أصحاب الحديث**، أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة.
- **الطبقات الكبرى**، محمد بن سعد الهاشمي البغدادي (ت: ٢٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن حجر العسقلاني(ت: ٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، بإشراف محب الدين الخطيب.
- **فتح المغيث بشرح لفية الحديث للعراقي**، محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت: ٩٠٢هـ)، مكتبة السنة ، مصر، ط١، (١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م)، تحقيق: علي حسين علي.
- **الفروسية**، محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)،دار الأندلس - السعودية، ط١،(١٤١٤ هـ- ١٩٩٣م)، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود.
- **الكفاية في علم الرواية**، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، تحقيق: أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني.
- **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الأفريقي(ت:٧١١)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.





- **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرَّازي (ت:٦٦٦)، المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد.
- **المدخل إلى الدراسات التَّاريخية**، لانجلو وسينوبوس، ترجمة عبد الرحمن بدوي، ط٤ سنة ١٩٨١م، والنسخة التي لدى صورة من محفوظات مكتبة الأسكندرية تحت رقم تسجيل (٦٤٤٨٦).
- **المسند**، أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون.
- **المصباح المنيرفي غريب الشرح الكبير**، أحمد بن محمد الفيومي(ت: ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
- **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس(ت: ٣٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
- **معرفة السنن والآثار**، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، دار الوفاء، المنصورة، ط١،(١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.
- **المنار المنيف**، محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
- **الموضوعات**، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت:)، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، (١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.
- **الموطأ**، مالك بن أنس المدني (ت: ١٧٩هـ)، مؤسسة زايد بن سلطان، أبو ظبي، ط١، (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م) ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.
- **النقد التَّاريخي**، عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٤ سنة ١٩٨١م.
- **نقد النص**، بول ماس، ترجمة عبد الرحمن بدوي، ط٤ سنة ١٩٨١م.